

الفصل الرابع

المرونة

(Elasticity)

يستخدم مفهوم المرونة في مجال علم الاقتصاد في الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية، ويعود الفضل في إدخال مفهوم المرونة في التحليل الاقتصادي إلى ألفريد مارشال الذي قام باستعارة مصطلح المرونة من علم الطبيعة، وقدم لنا طريقة لقياسها . ويقصد بالمرونة في مجال علم الطبيعة «خاصية الجسم في أن يستعيد شكله وأبعاده الأصلية عند زوال القوى التي كانت أثرت عليه وغيرت من شكله وأبعاده»، أما في التحليل الاقتصادي فلا تمثل فكرة العودة إلى الحالة الأصلية جوهر الظاهرة المراد التعبير عنها ، وإنما نكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغيير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قوة خارجية 0

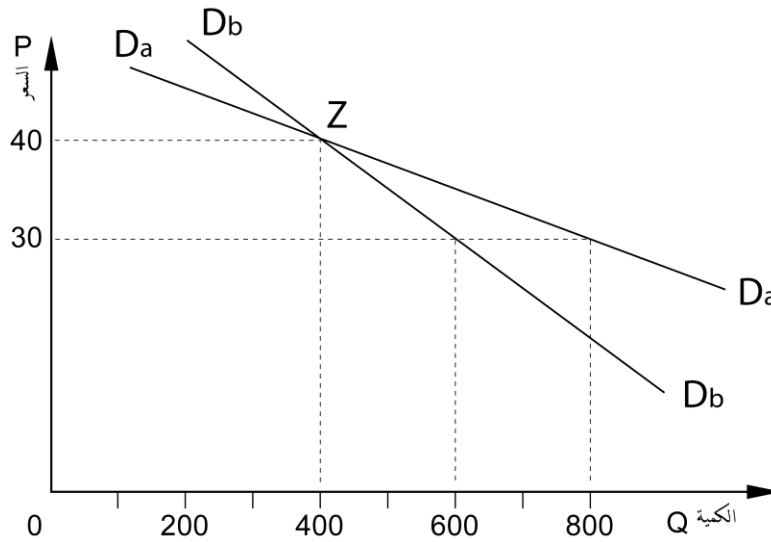
والمرونة من الناحية الرياضية هي عبارة عن نسبة التغيير النسبي الذي يطرأ على المتغير التابع عندما يتغير أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة فيه بنسبة معينة، وبتعبير آخر هي نسبة التغيير النسبي في المتغير التابع إلى التغيير النسبي في المتغير المستقل، وكما ذكرنا في فصل سابق أن العلاقة التي تربط الكمية المطلوبة بالسعر هي علاقة عكسية وعبرنا عنها بتابع أو دالة من الشكل :

$$D = f (p)$$

حيث: (D) كما نعلم هي الكمية المطلوبة وتمثل المتغير التابع في هذه الدالة و (p) هي المتغير المستقل، وعليه يمكن القول أن مرونة الطلب رياضياً: هي التغيير النسبي للكمية المطلوبة (المتغير التابع) مقسوماً على التغيير النسبي الذي يطرأ على السعر (المتغير المستقل)، أي:

$$E = (\Delta D / D) / (\Delta P / P)$$

وإذا ما قمنا برسم عدد من منحنيات الطلب بالنسبة لسلع مختلفة، فإننا سنلاحظ أن درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لتغيير معين في سعرها يختلف من حالة إلى أخرى كما هو موضح بالشكل البياني التالي:



الشكل (7) اختلاف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر

من الشكل السابق نلاحظ أن منحنى الطلب (D_a) يمثل طلب السوق على السلعة (A)، والمنحنى (D_b) يمثل طلب السوق على السلعة (B)، وعند تقاطع المنحنيين (النقطة Z) تكون الكميات المطلوبة من السلعتين (400) وحدة عند السعر (40) ل0س، والسؤال هنا هل تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة لتغير معين في السعر هي نفسها في السلعتين A و B؟ لنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال العرض التالي:

من الرسم البياني السابق نلاحظ أنه عندما انخفض السعر من (40) إلى (30) ل0س فإن الكمية المطلوبة من السلعة (B) قد ازدادت من (400) إلى (600) وحدة، نظراً للعلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، على حين أن الكمية المطلوبة من السلعة (A) ازدادت من (400) إلى (800) وحدة وبمقارنة مقدار التغير في الكمية المطلوبة للسلعتين نجد أن استجابة الكمية المطلوبة لتغير معين في السعر في حالة السلعة (A) أكبر منها في حالة السلعة (B)، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدولين التاليين:

السلعة (B)

السعر (p)	40	30	$P = -10$
الكمية (q)	400	600	$q = 200$

السلعة (A)

السعر (p)	40	30	P= -10
الكمية (q)	400	800	q = 400

ويلاحظ أن تغير السعر (Δp) في حالة انخفاضه يعبر عنه بإشارة سالبة والعكس بالنسبة لتغير الكمية المطلوبة (Δq) ، ولو أن السعر قد ارتفع لعبرنا عن التغير فيه بإشارة موجبة وعن التغير في الكمية المطلوبة بإشارة سالبة ، واختلاف إشارة (Δp) عن إشارة (Δq) في حالة ارتفاع أو انخفاض السعر ما هو إلا انعكاس لقانون الطلب، أي العلاقة العكسية ما بين السعر والكمية المطلوبة كما يلاحظ أيضاً أن مقدار التغير في الكمية المطلوبة في حالة السلعة (A) يساوي (400) وحدة وهو أكبر من مقدار التغير في حالة السلعة (B) الذي يساوي (200) وحدة، وذلك عند حدوث نفس التغير في السعر 0

والخلاصة: إن درجة استجابة أو رد فعل الكمية المطلوبة لتغير معين في السعر تختلف من سلعة لأخرى، وهذا ما نعبر عنه بمرونة الطلب بالنسبة للسعر، وقد رأينا أيضاً أن الكميات المطلوبة لا تتغير فقط بتغير السعر ، وإنما تتغير كذلك استجابة في دخل المستهلكين أو في أسعار السلع الأخرى، وعليه يتعين علينا أن نفرق عند دراستنا لفكرة المرونة بين:

أولاً- مرونة الطلب وفي إطارها نميز :

- مرونة الطلب بالنسبة لسعر السلعة أو المرونة المباشرة
 - مرونة الطلب بالنسبة للدخل
 - مرونة الطلب بالنسبة لأسعار السلع الأخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع بالنسبة للسعر .
- ثانياً - مرونة العرض.

1 - مرونة الطلب (بالنسبة لسعر السلعة):

يقصد بمرونة الطلب درجة استجابة الكمية المطلوبة عند سعر معين لتغيرات هذا السعر، على فرض بقاء أسعار السلع الأخرى ودخول المستهلكين على حالها ، وتقاس بقسمة التغير النسبي في الكمية على التغير النسبي في السعر .

أي:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير في السعر}}{\text{السعر الأصلي}}$$

أو :

$$E_p = \frac{\Delta q}{q} / \frac{\Delta P}{P} \quad (1)$$

حيث: (Δq) تشير إلى مقدار التغير في الكمية المطلوبة 0

(q) : الكمية الأصلية قبل التغير 0

(Δp): تشير إلى مقدار التغير في السعر 0

(P): السعر الأصلي قبل التغير 0

ويمكن كتابة العلاقة (1) على الشكل الآتي:

$$E_p = \frac{\Delta q}{\Delta P} \times \frac{P1}{q1} \quad (2)$$

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتي:

بفرض أن الكمية التي يطلبها المستهلك من نوع معين من القمصان هي (4) قطع عند السعر

(400) ل.س، وحينما انخفض السعر إلى (350) ل.س، ارتفع طلب المستهلك إلى (6) قطع، كيف نقيس

مرونة طلب المستهلك؟؟

$$E_p = \frac{\Delta q}{\Delta P} \times \frac{P1}{q1}$$

$$E_p = \frac{6 - 4}{350 - 400} \times \frac{400}{4} = -4$$

ويمكننا أن نفسر هذه النتيجة كما يلي:

إن الإشارة السالبة لمعامل مرونة الطلب تشير إلى العلاقة العكسية ما بين السعر والكمية المطلوبة

(قانون الطلب). ولا تؤخذ بالاعتبار عند ذكر درجة المرونة أما الرقم (4) فيعني أنه عند انخفاض السعر

بنسبة 1% فإن الكمية المطلوبة تزداد بنسبة 4%. ويلاحظ بأن قياس التغيرات قد تم بنسب مئوية وذلك

لأن المرونة تعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في السعر عند نقطة معينة على

منحني الطلب.

كما ويمكننا تقديمها في جدول يبين خمس حالات للمرونة وكذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك عندما يتغير ثمنها، انظر الجدول (16):

الجدول رقم (16)

ما يحدث لمجموع إنفاق المستهلك على السلعة		حالة الطلب	التغيرات الحاصلة	القيمة العددية للمرونة E_p
في حال ارتفاع السعر	في حالة انخفاض السعر			
يزيد الإنفاق	ينخفض الإنفاق	عديم المرونة	الكمية لا تتغير	صفر
		غير مرن	$\Delta p\% < \Delta q\%$	$E_p < 1$
لا يتغير الإنفاق	لا يتغير الإنفاق	متكافئ المرونة	$\Delta p\% = \Delta q\%$	$E_p = 1$
ينقص الإنفاق	يزيد الإنفاق	مرن	$\Delta p\% > \Delta q\%$	$1 < E_p < \infty$
		لا نهائي المرونة	Δq لا نهائي الكبر	$E_p = \infty$

- العوامل المؤثرة في المرونة (مرونة الطلب):

1- مدى وجود بديل لصيق للسلعة:

يعتبر من أهم محددات مرونة الطلب على السلعة بالنسبة لسعرها وجود بديل للسلعة ومدى قربه منها، ففي حالة السلع البديلة يؤدي التغيير في ثمن إحداها (مع بقاء أسعار السلع الأخرى على حالها) إلى قيام المستهلك بإحلال السلع بعضها محل بعض، فإذا انخفض سعر السلع يزيد من طلبه أي تزيد الكمية المطلوبة منها بدرجة كبيرة، و إذا ارتفع سعرها فإن المستهلك يقوم بتخفيض الكميات التي يشتريها من هذه السلعة ويزيد ما يشتريه من السلع البديلة. وهنا يمكن القول إنه في حال وجود بديل لصيق للسلعة يكون الطلب على هذه السلعة مرناً ، بينما يكون الطلب عليها غير مرن إذا لم يكن لهذه السلعة بديل . وتتميز بعض السلع(مثل الملح والخضروات و الخبز...) بعدم وجود بديل لها لذلك توصف بأنها قليلة المرونة أو أن الطلب عليها غير مرن، لأن أي تغيير في أسعارها سيؤدي إلى تغيير بسيط في الكمية المطلوبة منها . ومن هنا يقال بأن الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن.

2- طبيعة السلعة:

تتوقف المرونة لحد كبير على التعريف(الضيق أو الواسع) الذي نعطيه للسلعة. وبشكل عام نقول إن مرونة الطلب على السلع الغذائية (مأخوذة بوصفها سلعة واحدة) ضعيفة، لكن ذلك قد لا ينطبق على سلعة غذائية معينة ،مثل نوع من الأسماك، فبينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة بوصفها وحدة واحدة)بديل، يوجد لنوع من الأسماك بديل، وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير عادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية بوصفها كلاً .

2- مرونة الطلب بالنسبة للدخل (مرونة الطلب الدخلية):

وتعني درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تطرأ على دخل المستهلك، أو هي ردة فعل الكمية المطلوبة من السلعة عندما يحصل تغير معين في دخل المستهلك أي:

$$\text{مرونة الطلب بالنسبة للدخل} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وكما نعلم أن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى حدوث زيادة في الكمية المطلوبة بالنسبة لمعظم السلع، بمعنى أن الدخل والكمية يتغيران في الاتجاه نفسه وتكون إشارة المرونة في هذه الحالة موجبة ،و يعبر عن مرونة الطلب بالنسبة للدخل على الشكل التالي:

$$E_m = \frac{\Delta q}{q} / \frac{\Delta m}{m} \quad (3)$$

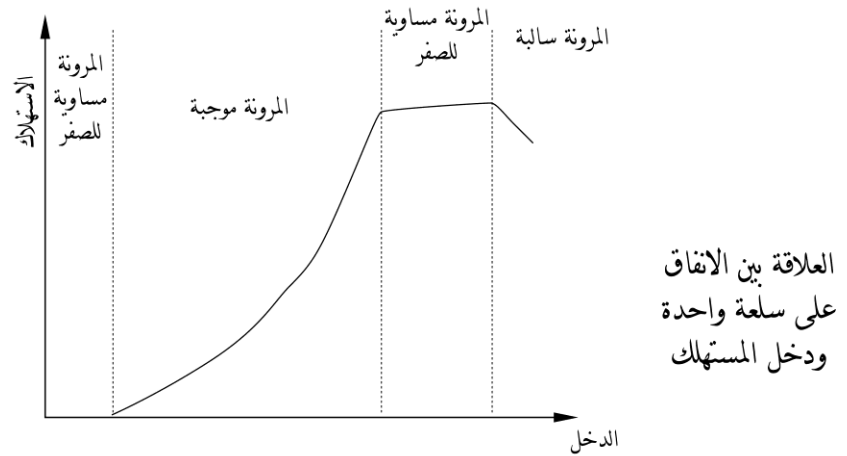
حيث: m تشير إلى الدخل و Δm تشير مقدار التغير الذي يطرأ على الدخل.

$$E_m = \frac{\Delta q}{\Delta m} \times \frac{m}{q} \quad (4)$$

وفي الواقع تتغير مرونة الطلب على سلعة معينة مع تغيرات الدخل، إذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى إلى آخر من مستويات الدخل ولنوضح ذلك بالمثال الآتي:

عندما يكون دخل المستهلك منخفضاً جداً فإنه لا يقوم بإنفاق شيئاً من دخله على شراء العطور مثلاً، عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر فيما يتعلق بالعطور، ومع زيادة الدخل هذا المستهلك بقدر يسمح له بشراء نوع معين من العطور تصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة، وبعد ذلك لو زاد الدخل فإن ذلك لا يؤدي إلى زيادة الكمية المشتراة وإنما تبقى كما هي وهنا تعود مرونة الطلب للدخل لتصبح مساوية للصفر.

و إذا ما استمر دخل المستهلك في الزيادة فقد يؤدي ذلك إلى أن يتوقف المستهلك عن شراء هذا النوع من العطور و الاستعاضة عنه بنوع أرقي و أغلى، وهنا تنخفض الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة وهذا ما يوضحه الشكل (11)



الشكل (11)

ويوضح مما سبق أن الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين لكن درجة الاستجابة هذه ليست واحدة بالنسبة لجميع السلع عندما تظراً زيادة معينة على الدخل، فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة نجد أنها تزيد من بعضها الآخر ببطء وبدرجة ضئيلة. كذلك بالنسبة لسلعة معينة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل. ونستطيع أن نميز بين خمس حالات من مرونة الطلب بالنسبة للدخل:

1- عندما تكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر ($E_m=0$)، أي عندما لا تتغير الكمية المطلوبة مع التغيرات الحاصلة في الدخل.

2- قيمة معامل المرونة سالبة، أي عندما تنقص الكمية المطلوبة من السلعة مع زيادة الدخل.

3- قيمة معامل المرونة ($0 < E_m < 1$) أصغر من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر، في هذه الحالة تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

4- قيمة معامل المرونة تساوي الواحد الصحيح ($E_m = 1$)، هنا تزداد الكمية المطلوبة من السلعة بنفس نسبة زيادة الدخل.

5- قيمة معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح ($E_m > 1$)، في هذه الحالة تزداد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل.

إن التغيرات في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك هي من العوامل المهمة التي تكمن وراء إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. إذ تتجه هذه الموارد نحو الفروع التي تكون فيها المرونة كبيرة، وتترك فرع النشاط الذي يكون فيه مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها

ضعيفة مع زيادة دخل المستهلكين كما أنها من الأسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع.

- فإذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أي أن الكمية تزيد بنسبة أقل من زيادة الدخل) فإن زيادة الطلب على السلعة تكون قليلة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش.

- أما إذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (بمعنى أن الكمية تزداد بنسبة أكبر من زيادة الدخل) فإن هذه الصناعة تكون في حالة توسع

3- مرونة الطلب بالنسبة لسعر سلعة أخرى (المرونة المتقاطعة):

يفرض أن لدينا سلعتين A و B فإن مرونة التقاطع تعرف بأنها "درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة A للتغير في سعر السلعة B"

وعليه يمكن أن نكتب :

مرونة الطلب على السلعة A بالنسبة لسعر السلعة B =

$$\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة A}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة B}}$$

أو :

$$E_c = \frac{\Delta qA}{qA} / \frac{\Delta PB}{PB} \quad (5)$$

أي:

$$E_c = \frac{\Delta qA}{\Delta pA} \times \frac{PB}{qA} \quad (6)$$

ولنرى الآن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة A والتغير في سعر السلعة B. نميز في هذه

الحالة بين:

1- السلع البديلة (المتنافسة):

في حال كون السلعتين بديلتين لبعضها بعضاً فإن الارتفاع في سعر السلعة B سيؤدي إلى زيادة

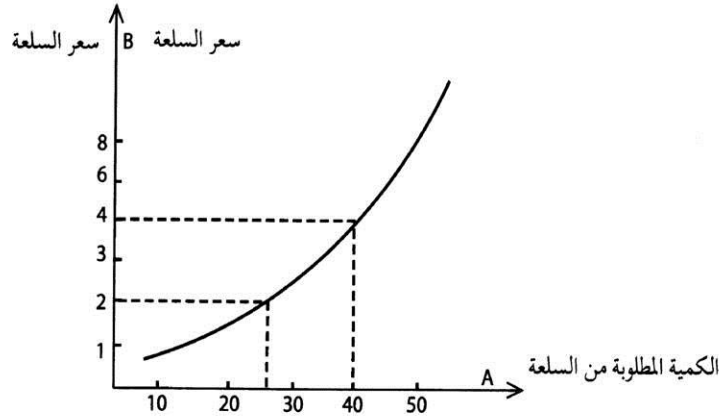
الكمية المطلوبة من السلعة A . أي أن المستهلك سيقوم بزيادة الكميات المطلوبة من السلعة A والاستغناء

عن كمية من السلعة B التي ارتفع سعرها. وكذلك إذا انخفض سعر السلعة B فإن ذلك يؤدي إلى نقصان

الكمية المطلوبة من السلعة A.

وفي حال السلع البديلة تكون إشارة مرونة التقاطع موجبة، لنأخذ المثال التالي والذي يوضح العلاقة بين الكمية من السلعة A وتغير سعر السلعة B.

من الشكل (12) نجد أنه عندما كان سعر السلعة البديلة $P_B = 4$ ل.س



الشكل (12) السلع المتنافسة

كانت الكمية المطلوبة من السلعة $q_A = 40$ كغ ، ومع انخفاض سعر السلعة **B** إلى 2 ل.س انخفضت الكمية المطلوبة من السلعة **A** إلى 25 كغ ويمكن إيجاد قيمة معامل المرونة في هذه الحالة على النحو التالي:

- التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة **A** :

$$\frac{q_2 - q_1}{q_1} = \frac{25 - 40}{40} = -0.375$$

- التغير النسبي في سعر السلعة **B** :

$$\frac{P_2 - P_1}{P_1} = \frac{2 - 4}{4} = -0.5$$

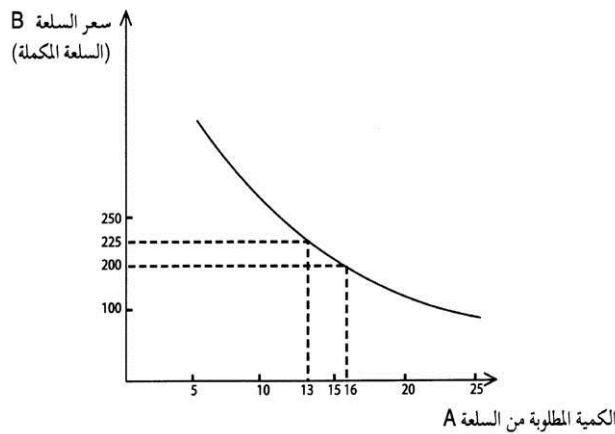
$$E_C = \frac{-0.375}{-0.5} = +0.75 \quad \text{أي أن مرونة التقاطع تساوي}$$

نلاحظ أن إشارة مرونة التقاطع بالنسبة للسلعة البديلة موجبة أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة **A** وسعر السلعة البديلة **B** هي علاقة طردية، بمعنى أنه إذا انخفض سعر السلعة **B** بنسبة 1% فإن الكمية المطلوبة من السلعة **B** ستتنقص بنسبة 0.75%.

2- السلع المتكاملة:

وهي السلع التي يكون الطلب على أحدهما متصلاً بالطلب على الأخرى. في هذه الحالة يؤدي انخفاض سعر السلعة **B** إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة **A**. فإذا أخذنا سلعتين كالسكر والشاي مثلاً فإن انخفاض سعر مادة الشاي سيؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من مادة السكر . أي أن

المستهلك سيزيد الكمية المطلوبة من مادة الشاي (بسبب انخفاض السعر)، ويزيد الكمية المطلوبة من مادة السكر بحكم التكامل بين السلعتين، والعكس صحيح في حالة ارتفاع سعر السلعة **B**، هذا الارتفاع سيؤدي إلى نقصان الكمية المطلوبة من السلعة **A**.
وتكون إشارة معامل مرونة التقاطع بالنسبة للسلع المتكاملة سالبة و الشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة **A** وتغير سعر السلعة **B**.



الشكل (13) السلع المتكاملة

من الشكل السابق نجد أنه حينما كان سعر السلعة المكاملة **B** /225/ ل.س كانت الكمية المطلوبة من السلعة **A** /13/ كغم، لكن بانخفاض سعر السلعة المكاملة **B** إلى /200/ ل.س زادت الكمية من السلعة **A** إلى 16 كغم ويمكننا في هذه الحالة حساب مرونة الطلب بالنسبة للسلعة **A** مقاسه لسعر السلعة **B** على النحو التالي:

$$- \text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة } A = \frac{q_2 - q_1}{q_1} = \frac{16 - 13}{13} = 0.23$$

- التغير النسبي في سعر السلعة **B** :

$$\frac{P_2 - P_1}{P_1} = \frac{200 - 225}{225} = -0.11$$

إذاً :

$$E_c = \frac{0.23}{-0.11} = -2.09$$

من خلال النتيجة السابقة نلاحظ أن إشارة المعامل المرنة سالبة وهذا يدل على وجود العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة A وسعر السلعة المكمل B. أي أن انخفاض سعر السلعة B بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة A بنسبة 2.09%.

أما عندما لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال (أو توجد بينهما علاقة ضعيفة جداً). هنا لا يؤثر التغير في سعر السلعة B على الكمية المطلوبة من السلعة A، وتكون قيمة المرنة المتقاطعة مساوية للصفر أو قريبة من الصفر ، وبشكل عام يمكن القول: إنه كلما كانت علاقة الإحلال أو التكامل وثيقة كلما كان رد فعل الكمية المطلوبة لتغير معين في السعر كبيرة.

أما إذا لم يكن للسلعتين إلا علاقة ضعيفة إحداها بالأخرى ، كانت مرونة التقاطع أقرب إلى الصفر.

4 - مرونة العرض:

يقصد بمرونة العرض ((درجة استجابة الكميات المعروضة للتغيرات في أسعار السلع في السوق)). ونستطيع أن نبين استجابة عرض المنتجين من السلع بالنسبة للتغيرات في أسعارها بالطريقة نفسها التي درسنا فيها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات أسعار السلع. إذاً تتحدد مرونة العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة على نسبة التغير في سعر السلعة، أي أنها تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير في الأسعار}}{\text{السعر الأصلي}}$$

أو :

$$E_s = \left(\frac{\Delta q_s}{q_s} / \frac{\Delta P}{P} \right) \quad (7)$$

حيث إن :

Δq_s : تمثل الفرق بين الكمية الأصلية والكمية الأصلية.

q_s : الكمية الأصلية.

ΔP : تمثل الفرق بين السعر الجديد والسعر الأصلي

P : تمثل السعر الأصلي.

- العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

1- قابلية السلعة للتخزين: تتوقف مرونة العرض للسلع المختلفة على مدى قابلية هذه السلع للتخزين فإذا كانت السلعة قابلة للتخزين فإن درجة مرونتها تكون كبيرة ويقال هنا بأن العرض مرن.

أما إذا كانت هذه السلعة غير قابلة للتخزين مثال ذلك بعض أنواع الخضروات التي تأكل طازجة فإن درجة مرونتها تكون ضعيفة أي أن العرض هنا يوصف بأنه غير مرن. والسبب في ذلك يعود إلى أن المنتج يستطيع في حال كون السلعة قابلة للتخزين أن ينتظر ارتفاع الأسعار لكي يطرح سلعته في السوق، أما إذا لم يكن بالمستطاع تخزين السلعة فعليه أن يبيعها بالسعر السائد في السوق.

2 - قابلية عناصر الإنتاج للانتقال : إذا كانت عناصر الإنتاج قابلة للانتقال من فرع إنتاجي إلى فرع إنتاجي آخر ، أي إمكانية الانتقال من إنتاج سلعة إلى أخرى تكون مرونة العرض كبيرة، أما إذا كانت عناصر الإنتاج غير قابلة للانتقال فإن درجة مرونة العرض السلعة تكون ضعيفة.

3- الفترة اللازمة لإنتاج سلعة: بشكل عام يمكن القول إن السلع التي تكون فترة إنتاجها قصيرة تكون مرونتها كبيرة ، أما السلع التي يتطلب إنتاجها فترة طويلة من الزمن فإن درجة مرونتها تكون قليلة.

4- الفترة الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة: إن مرونة عرض سلعة ما تتأثر بمدى إمكانية المنتج في التحكم بكميات السلعة المنتجة ، فإن كان باستطاعته زيادة العرض من السلعة، أي عرض كميات أكبر عند ارتفاع الأسعار أو كميات أقل عند انخفاض تلك الأسعار فإن العرض يعتبر في مثل هذه الحالة مرناً. أما إذا كانت ظروف الإنتاج لا تسمح بزيادة أو تخفيض الكميات المعروضة بدرجة كبيرة في حالة ارتفاع أو انخفاض السعر فيعتبر العرض والحالة هذه غير مرن.

على أن تلك الإمكانيات والظروف المحيطة بالمنتج من حيث صعوبتها أو سهولتها تتوقف على المدة الزمنية التي نأخذها بالاعتبار.

ففي المدة القصير تتوقف مرونة العرض بالنسبة لسلعة ما أو مجموعة معينة من السلع على الكميات المخزونة أو الموجودة منها في تلك المدة ، وبقدر ما تكون هذه الكمية كبيرة بشكل كافٍ بقدر ما استطاع المنتج أن يزيد في عرضها عند ارتفاع سعرها وبالتالي يكون عرضها مرناً.

أما إذا كانت تلك الكمية قليلة نسبياً بحيث تجعل من الصعوبة بمكان زيادة عرضها بشكل كافٍ عند ارتفاع سعرها فيكون العرض في هذه الحالة غير مرن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الإقلال من الكمية المعروضة عند انخفاض السعر يتوقف على مدى قابلية السلعة للتخزين ، فإذا كانت السلعة سريعة التلف (كالخضار والفاكهة) والتي يصعب تخزينها في بعض الحالات فإن المنتج أو البائع سيضطر إلى بيعها مهما انخفض السعر. ويكون وبالنتيجة يمكن القول إن العرض في المدة القصيرة يتوقف على الكميات المخزنة من السلعة (في حالة ارتفاع الأسعار) وعلى قابليتها للتخزين (في حالة انخفاض الأسعار). أما في المدة الزمنية المتوسطة والطويلة ، فإن مرونة العرض تتوقف على مقدرة المنتجين على تغيير إنتاجهم (بالكمية والنوعية) وبالزيادة و النقصان تبعاً لارتفاع أسعار السلعة أو انخفاضها. أي أن مرونة العرض تتوقف على إمكانية زيادة عناصر الإنتاج أو تنقلها من فرع إنتاجي إلى فرع إنتاجي آخر ، بحيث إذا ارتفع سعر السلعة فإنه يمكن الاستجابة لهذا الارتفاع بزيادة الكميات المعروضة، شرط أن لا تؤدي زيادة الإنتاج أو العرض إلى زيادة متوسط التكلفة ، وهنا يكون العرض مرناً . أما إذا انخفض السعر وكان هناك إمكانية لتقل عناصر الإنتاج وتوجه نحو سلعة أخرى هذا يعني انخفاض في الكمية المعروضة من السلعة الأولى فإن مرونة العرض تكون كبيرة، أما إذا كان من الصعوبة انتقال عناصر الإنتاج من إنتاج سلعة لأخرى مما يعني صعوبة التغيير في الكمية المعروضة منها تبعاً لتغير السعر فإن عرض هذه السلعة يكون غير مرن.